من كاتم الصوت إلى المحاكم:
محنةُ الإعلاميّ العراقيّ

هيفاء زنكنة*

في تأبين شهيد الصحافة الكردية ـ العربية سردشت عثمان

مرّت كيفيّةُ تعامل الاحتلال الأنجلو ـ أمريكيّ (وحكوماته العراقيّة المتعاقبة) مع الجهاز الإعلاميّ في العراق بتغيّرات سريعة قلّما شهد البلدُ لها مثيلاً من قبل. فخلال فترةٍ قصيرةٍ نسبيًا، منذ الغزو في العام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، تمّ تطبيقُ العديد من السبل لإحكام السيطرة عليه، وللدفع باتجاه جهاز إعلاميّ يساير الإستراتيجيّةَ الأمريكيّةَ الطويلةَ الأمد في العراق وبقيّة الدول العربيّة. وجاء تطبيقُ الأساليب إمّا بشكلٍ منفرد، كالتهديد أو الاختطاف أو الاعتقال أو التعذيب أو التقديم إلى القضاء، وإما باستخدامها مجتمعةً.

* ـ كاتبة عراقيّة وهذه الدراسة قُدِّمتْ في ندوة تضامنيّة مع الآداب، عُقدتْ في برشلونة (راجع ص ١٠٤).

لفهم سيرورة عمل إدارة الاحتلال في هذا المجال، تجدر الإشارةُ إلى نقطتين مهمّتين:

أولاً: إنّ الصوت «الإعلاميّ النقديّ» الذي أشيرُ إليه أدناه يَشمل الصحافيَّ «المحايد،» أي الذي يؤدّي عمله بشكلٍ تكنوقراطيّ لنقل المعلومات والكتابة عن هموم الناس اليوميّة، كانعدام توفير الخدمات واستشراء الفساد، من دون أن يمسّ الاحتلال. وكان من المفترض أن يتمتّع هذا الصحافيّ بحريّة التعبير، خلافًا للإعلاميّ والكاتب المناهضيْن للاحتلال، والمستهدفيْن ـ جرّاء ذلك ـ بتهمة «الإرهاب» أو «إثارة العنف،» بحسب الإشعار العامّ الصادر عن سلطة الائتلاف الموقّتة (بتاريخ يونيو/حزيران ٢٠٠٣) تحت عنوان «تحريض الجمهور على أعمال العنف والإخلال بالنظام،» وبحسب الأمر رقم ١٤ الذي أصدره الحاكمُ العسكريّ الأمريكيّ پول بريمر (بالتاريخ نفسه)، ويتميّز بمصادرة حريّة التعبير بأشكال متعدّدة، من بينها: مطاردةُ الصحفيين، ومداهمةُ دُور الصحف وأجهزة الإعلام، وتفتيشُها، وإغلاقُها، واعتقالُ العاملين فيها. ولايزال الأمر ساري المفعول.(١)

ثانيًا: إنّ الإعلاميّ العراقيّ ، كما هو الحالُ في العديد من الدول العربيّة ودول العالم الثالث، غالبًا ما يَجمع بين الكتابة الأدبيّة والصحافيّة معًا؛ أيْ إنّه مايزال حاملاً لمواصفات «رجل عصر النهضة،» الجامع للعديد من الاهتمامات والمهن في آنٍ واحد. ولذلك فإنه من الضَروريّ الانتباه إلى أنّ إسكاتَ الصوت الإعلاميّ النقديّ هو إسكاتٌ للكاتب أو الشاعر أيضًا.

إنّ الاعلام في العراق، على كثرة منافده حاليًا،(٢) لا يتمتّع بالاستقلال. وإنّ محاولات السيطرة الكليّة عليه مستمرّة بأشكال متعددة وتحت مسمّيات مختلفة. وعلينا التمييز، هنا، بين الأجهزة المختلفة: فهناك، مثلاً، أجهزةُ الإعلام المؤسَّسة من قبل الإدارة الأمريكيّة، والموجَّهةُ لخدمة خطابها، والمدعومةُ ماديًا بميزانيّةٍ يوافق عليها الكونغرس، كما في قناة «الحرّة» وقناة «الحرّة عراق» و«راديو سوا»؛ وهناك، أيضًا، شبكة الإعلام العراقيّة (من بينها قناة «العراقيّة» وجريدة **الصباح**) التي أسّسها پول بريمر وفقًا للقرار ٦٦ الخاصّ بتأسيس «الهيئة العراقيّة لخدمات البثّ والإرسال» (بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٠)، والتي باتت، بعد تسليم «السيادة» في ٢٠٠٤/٦/٣٠ «جهازًا دعائيًا تابعًا للحكومات المتعاقبة لتعيِّن مَن تشاء لإدارتها.»(٣)

كما لعبتْ إدارةُ الاحتلال دورًا كبيرًا في صياغة سياسة أجهزة الإعلام «الحليفة،» المتلقّية للدعم الماديّ منها عبر قنوات غير مباشرة، كما في تدريب الصحافيين في دورات وورشات عمل،(٤) معظمُها خارج العراق، تنظّمها المؤسّساتُ الأمريكيّةُ المعنيّة.

يضاف إلى ذلك تدخّلُ البنتاغون (برنامج الدعاية والإعلام العسكريّ) بأساليب مختلفة، من بينها كتابةُ ونشرُ المقالات الدعائيّة المروِّجة للسياسة الأمريكيّة، الدالّةِ على «تحسّن الأوضاع الأمنيّة» في العراق و«أعمار» البلد و«ترحيب» المواطنين بوجود قوات الاحتلال، والمشوِّهة لصورة المقاومة الوطنيّة ضدّ هذه القوات. فقد نُشرتْ «عشراتُ المقالات التي كتبها جنودٌ أمريكيون في 'القوة الخاصّة لعمليّة المعلومات' لتُنشر في الصحف العراقيّة باعتبارها مقالاتٍ غير منحازة لصحافيين مستقلين» ـ وهي مقالات تَمنح القارئَ صورةً إيجابيّةً عن القوات الأمريكيّة ومنجزاتها لقاء مبلغ معيّن. من الأمثلة على ذلك أنّ ما يقارب ١٥٠٠ دولار دُفعتْ إلى صحيفة **الدستور** المستقلّة لنشر مقالة، بتاريخ ٨/٢، بعنوان «تخصيص أموال أكثر لتنمية العراق»؛ كما دَفع أحدُ العاملين في شركة لنكولن مبلغ ٩٠٠ دولار لصحيفة **المدى**، التي يرأس تحريرَها فخري كريم، لنشر مقالةٍ (من بين ثلاث مقالات) عنوانُها «إرهابيون يهاجمون متطوّعين سنّةً»؛ ونشرت **المؤتمر**، التابعة لأحمد الجلبي، مقالاتٍ مؤيّدة للاحتلال، وصرّح مؤيّد البلداوي، رئيسُ تحريرها، «أنّ سياسة الصحيفة هي نشرُ كلّ شيء، خاصةً إذا كان الموضوع يُثْني على القضايا التي نؤمن بها. نحن نؤيّد أمريكا. وسننشر كلّ شيء يدعم أمريكا.»(٥)

أما بالنسبة إلى القنوات التلفزيونيّة والفضائيّات العراقيّة والعربيّة، فقد اتّبع جهازُ الإعلام في البنتاغون ووزارة الخارجيّة أسلوبَ ضخّ الإعلانات السخيّة المردود، والمنتَجةِ من قِبل شعبة التوجيه العسكريّ في البنتاغون أو بواسطة شركات متعاقدة مع البنتاغون تحت مسمّيات «محاربة الإرهاب» و«إعمار العراق»:

«فقد وقّع البنتاغون الأمريكيّ عقدًا مع أربع شركات أمريكيّة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لإنتاج مجموعة من الإعلانات الدعائيّة للبثّ والنشر في أجهزة الإعلام العراقيّة والعربيّة تهدف إلى تغيير نظرة العراقيين إلى الوجود العسكريّ الأمريكيّ وإظهار الجوانب الايجابيّة لاستمراريّة بقاء قوات الاحتلال. وهو العقد الثاني للبنتاغون خاصةً مع شركة لنكولن. وتركّز الإعلاناتُ الدعائيّة، التي نُشر بعضُها في صحف دول الخليج، على أنّ الوجود العسكريّ للقوات الأمريكيّة ضروريٌّ لحماية العراقيين من أنفسهم لأنهم يتحلّون بنزعة عنفٍ متوارثةٍ تاريخيًا، وللدفاع عن العراق ضدّ الوجود أو الغزو أو التدخّل الإيرانيّ... كما تركّزت الإعلاناتُ الدعائيّة، بشكل خاصّ، على تشويه صورة المقاومة وتقديمها باعتبارها المسؤولةَ عن الإرهاب المستهدِف للأبرياء.»(٦)

الأسلوب الآخر للسيطرة تمّ استنساخُه من تجربة دول البلقان، ومن خلال تأسيس مراكز إعلاميّةٍ وطباعيّةٍ أمريكيّةٍ «مستقلّة»

---

١ ـ د. نبيل جاسم، «التشريعات القانونيّة الخاصّة بحريّة التعبير في العراق،» موقع مدرسة الصحافة المستقلّة، ٢٠٠٦/٦/٩.

٢ ـ هناك مايقارب ٢٠٠ صحيفة يوميّة وأسبوعيّة وشهريّة، و٥٠ قناة تلفزيونيّة، و٢٠ محطّة إذاعيّة.

٣ ـ كامران قره داغي، «العراق: الحنين إلى إعلام رسميّ،» **الحياة**، ٢٠١٠/١/١٠.

٤ ـ ٥ ـ على غرار دورة «دور الصحافة في المجتمع الديمقراطيّ،» التي نظّمتها وزارةُ الخارجيّة الأمريكيّة لتدريب الصحافيين العراقيين على «أسس المهارات الصحافيّة وقيم الإعلام الغربيّ.» للمزيد، انظر:

"U.S. Military Covertly Pays to Run Stories in Iraqi Press," **LA Times**, November 30, 2005.

٦ ـ هيفاء زنكنة، «الظاهر والخفيّ في الإعلانات الدعائيّة للفضائيّات العراقيّة والعربيّة،» **القدس العربي**، ٢٠٠٨/١٠/١٩.

تساعد في صناعة الثورات الملوّنة في الجمهوريّات السوفييتيّة السابقة، كما في الثورة البرتقاليّة (في أوكرانيا) وثورة زهرة التوليب (في كيرغستان) وثورة الوردة (في جورجيا). ففي بيشيك، عاصمةِ كيرغستان، «قامت وزارةُ الخارجيّة الأمريكيّة بتأسيس مطبعةٍ خاصّةٍ بها منذ عام ٢٠٠٢، ممّا مكّنها من طباعة ما لا يقلّ عن ٦٠ عنوانًا مختلفًا، بما في ذلك مجموعة من الصحف المعارضة المتميّزة بلهجتها الناريّة. لقد استثمرت الوكالة الأمريكية للإعانة [أو للتنمية الدوليّة] ما لا يقلّ عن المليونيْ دولار قبل الانتخابات في قيرغيزستان، وهو أمرٌ غاية في الأهميّة في بلدٍ يبلغ متوسّطُ الراتب فيه ٣٠ دولارًا في الشهر.»[١] وتطبيقًا للنموذج ذاته، تمّ تأسيس «مركز آرام العراقيّ للإعلام والطباعة» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ببغداد، ضمن محيط قاعدة النصر العسكريّة التابعة لقوات الاحتلال. وصاحبةُ المشروع، التي لا يُذكر اسمُها حفاظًا على سلامتها، بحسب موقع «عمليّة تحرير العراق» الخاصّ بالجيش الأمريكيّ، هي «سيّدةُ أعمالٍ عراقيّة تعمل مع قوات التحالف منذ عام ٢٠٠٤، ساهمتْ بمبلغ مليون ونصف المليون من مالها الخاصّ للمساهمة في المشروع. وتنتج الشركةُ مستلزماتِ وسائل الإعلام لقوات التحالف، مثل الصحف واللوحات الإعلانيّة والإعلانات والموادّ التلفزيونيّة والإذاعيّة. كما تقوم أيضًا بإجراء الاستفتاءات ومهامّ جمع الأخبار لصالح قوات التحالف.» ويضمّ المركز جهازًا طباعيًا حديثًا قادرًا على طبع ٥٠ ألف نسخة من الصحف في الساعة، ويمْكن طباعةُ صحيفتين مختلفتين في الوقت نفسه. وقد وصف الجنرال نيكولاس ماتيرن، آمرُ قوات التحالف والبنية التحتيّة، المشروعَ قائلاً: «بالنسبة إليّ، هذا هو العراقُ الجديد.»[٢]

ولم تكتفِ سلطة الاحتلال بمحاولة فرض السيطرة على الأجهزة الإعلاميّة بواسطة الدعم الماديّ والأساليب المؤسّساتيّة المغلّفة بالديمقراطيّة، بل لجأتْ ـ ومعها ما أفرزتْه من ميليشيات ومجموعات إرهابيّة، وفي ظلّ غياب الدولة والقانون، ووقوفِ المحتلّ موقفَ المتفرّج ـ إلى أساليبِ ردعٍ تكفل لها نتائجَ مباشرةً وسريعةً وأكثرَ فاعليّة: أساليبَ تستهدف حياةَ الإعلاميّ وكرامتَه، وتدفعه ـ إنْ بقي هو وعائلته على قيد الحياة ـ إلى هجر مهنته وبلده. فكان الخيار الأول هو التصفية الجسديّة، إذ بلغ عددُ الصحافيين الذين قُتلوا، حتى ٢٠١٠/٨/١، ١٤٢ صحافيًا. كما تسارعتْ محاولاتُ اغتيال الإعلاميين بمجرّد انتهائهم من انتقاد فساد الحكومة كما حدث لعماد العبادي من قناة «الديار،» اذ استُخدم كاتمُ الصوت لرميه بطلقات في الرأس والرقبة في ٢٠٠٩/١١/٢٨ بعد إجرائه مقابلةً تلفزيونيّة. وتعرّض ٦٤ صحفيًا ومساعدًا إعلاميًا للاختطاف، قُتل أغلبُهم، ومازال ١٤ منهم في عداد المفقودين.[٣] وتعرّض عددٌ آخر للتهديد والترويع والاعتقال لعدّة سنوات من دون أن يقدَّموا للمحاكمة، و«لأسباب أمنيّة،» كما حدث للمصوّر الصحافيّ بلال حسين، الذي يعمل مع وكالة الأسوشيتيد پريس، واعتقلته قواتُ الاحتلال في نيسان/إبريل ٢٠٠٦ في مدينة الفلوجة. وتواصل قواتُ الاحتلال الأمريكيّ بالاشتراك مع «الجيش العراقيّ» استهدافَ الصحافيين، على الرغم من التطبيل الإعلاميّ بانسحابها من المدن. فقد اقتحموا في ٢٠١٠/٥/١٩ «منزل الصحافيّ محمد جليل، مصوّر ومراسل وكالة الأنباء الألمانيّة في الفلوجة، وأبرحوه ضربًا، ومن ثم عمدوا إلى مصادرة حاسوبه النقّال وكاميراته الشخصيّة، من دون أن يتقدّموا بأيّ تبرير لأسباب هذا التهجّم.»[٤]

ويأتي أسلوبُ رفع الدعاوى القضائيّة ضدّ أجهزة الإعلام الناقدة، في داخل العراق وخارجه، مكمّلاً لبقيّة الأساليب، وذلك تماشيًا مع المرحلة النيوكولونياليّة للاحتلال الأمريكيّ ووجودِ سلطةٍ محلّيّةٍ تمثّله من جهة، وللدلالة، من جهة ثانية، على أنّ الأساليب الأخرى لم تحقّق النجاحَ المتوخّى منها بشكلٍ كامل. فقد قامت حكومة نوري المالكي ومستشاروه ووزراؤه ومكتبُ «رئيس الجمهوريّة» ومستشاروه برفع العديد من القضايا خلال العامين الأخيرين. ويشكّل أقليمُ كردستان نموذجًا خاصًا لتردّي وضع الإعلاميين من هذه الناحية، خاصةً مع غياب مبرِّر «قلّة الأمان» أو الاتهام بوجود «الإرهابيين والصدّاميين.» وهذا ما جعل مسؤولي حكومة الإقليم، وهم ذاتهم قادةُ الحزبين الكرديين الحاكمين الحريصين على تلميع وجه الأقليم «الديمقراطيّ،» أكثرَ من الحكومة المركزيّة، يطبّقون أسلوبَ رفع الشكاوى القضائيّة بشكل أعمّ من بقيّة أنحاء العراق، فضلاً عن ممارسة بقيّة الأساليب.

ـ ففي داخل العراق، قام مكتبُ «رئيس الجمهوريّة» برفع قضيّة ضدّ نرمين المفتي، رئيسةِ تحرير صحيفة **القلعة** الصادرة في كركوك، لأنها نشرتْ مقالاً عن رواتب رئيس الجمهوريّة ومستشاريه ومخصّصاتهم.[٥]

ـ ورفع برهم صالح، رئيسُ وزراء الإقليم، شكوى ضدّ الصحافيّ الكرديّ ربوار كريم والي، وضدّ شوان محمد، رئيس تحرير الأسبوعيّة المستقلة **أوين** (المرآة)، لكتابة الأول ونشْرِ الثاني مقالةً تشير «إلى تمضية رئيس الوزراء الوقتَ في تلبية الدعوات في مطاعم فخمةٍ في المدينة أكثر من العمل في مكتبه لحلّ مشاكل المواطنين.»[٦] وقد عَدّ ربوار كريم والي الإجراءَ غيرَ شرعيّ، قائلاً: «لا تشكّل

---

١ ـ Pepe Escobar, "The Roving Eye; The Tulip Revolution Takes Root," **Asia Times on line**, 26 March 2005.

٢ ـ "Gas Station, Media Centre Open in Business Industrial Zone," Multi-National Corps, Iraq PAO http://www.sigmagrp.com/news/Gas-Station.php

٣ ـ «ارتفاع مؤشّرات الاعتداءات ضدّ الصحفيين و٢٦٢ انتهاكًا ضدّهم ومحاولات لتقويض حريّة الصحافة،» **مرصد الحريّات الصحافيّة**، ٢٠١٠/٥/٢. وكذلك «خلال عام واحد ٢٥٦ انتهاكًا والخطر يهدّد حرية الصحافة في العراق: الحريّة لإبراهيم جسام، مصوّر وكالة رويترز المعتقل لدى القوات الأمريكيّة في بغداد،» **مرصد الحريّات الصحافيّة**، ٢٠٠٩/٥/٢.

٤ ـ «سلسلة اعتداءات ضد الصحافيين العراقيين،» مراسلون بلا حدود/أيفكس، ٢١ مايس ٢٠١٠.

٥ ـ أوميد كوبرولو، «مع نرمين المفتي ضدّ قرار الطالباني،» موقع **إيلاف**، ٢٠٠٧/٥/٧.

٦ ـ «استمرار استهداف الصحافيين المستقلّين في كردستان العراق،» **كوردستان بوست**، ٢٠١٠/٢/١٦.

مقالتي إهانةً لرئيس الوزراء بأيّ حال من الأحوال، ولا تسيء إلى الأمن القوميّ؛ قلتُ فقط إنه كان يجدر به أن يحوّل وعودَه الانتخابيّة التي قطعها في تموز/يوليو الماضي إلى وقائع ملموسة.» واضطرّ شوان محمد إلى المثول أمام المحكمة في ٢٠١٠/٢/١٥، وتسديد كفالة قدرُها نصف مليون دينار (٣١٤ يورو، وهو مبلغ لا يُستهان به في العراق)، مع أنه نشر إجابة رئيس الوزراء.[١]

ما حوادثُ اغتيال الصحافيين المتزايدة، وإجبار آخرين على مغادرة وطنهم، غيرُ مثالٍ آخر على تفريغ العراق من أصواته المستقلّة.

ـ وتمثّل آخرُ شكوى ضدّ الصحافة في الإقليم نموذجًا سوريًاليًا لا مثيل له حتى بين القضايا المرفوعة ضدّ أثرى دُور الصحافة في العالم. فقد رفع الحزبُ الديمقراطيُّ الكردستانيّ بقيادة مسعود برزاني، رئيس حكومة الإقليم، شكوى تشهير ضدّ الصحيفة الأسبوعيّة المعارضة **روزنامة**، طالب فيها بمبلغ مليار دولار أمريكيّ بدل أضرار وإغلاق الصحيفة لنشرها في ٢٠/٧ «تقريرًا صحفيًا اتهمتْ فيه الحزبَ الديمقراطيّ الكردستانيّ والاتحادَ الوطنيّ الكردستانيّ بجني ملايين الدولارات من تهريب النفط إلى إيران،» بحسب كاتب المقال، سيروان رشيد، واستنادًا إلى عدّة مصادر، من بينها ما ذكرتْه صحيفة **نيويورك تايمز** من أنّ مئات صهاريج النفط تدخل إيرانَ من كردستان العراق يوميًا. وقد رفع الحزبُ الديمقراطيّ الكردستانيّ هذه الدعوى القضائيّة أمام محكمةٍ إقليميّة، وطالب فيها بأن تُصدر المحكمة أمرًا بحظر السفر ضدّ كاتب المقال ورئيس التحرير ومالك الصحيفة، نوشيروان مصطفى (زعيم كتلة التغيير المعارضة التي فازت بأغلبيّة المقاعد في السليمانيّة في الانتخابات الأخيرة). وكان آزاد جالاك، رئيسُ تحرير الصحيفة، قد طالب بأن تحال القضيّة على قانون العمل الصحفيّ، بدلاً من قانون المحاكم المدنيّة الذي أحيلت عليه القضيّة، متّهمًا الحزبَ الديمقراطيّ الكردستانيّ بتحويل القضيّة من «مدنيّة» إلى «سياسيّة،» مشيرًا إلى أنّ هذه القضيّة قد تؤسّس سابقةً خطيرةً في الإقليم. وأفاد جالاك للجنة حماية الصحفيين بما يلي: «نحن نريد تغيير موقع المحاكمة لأنّ العديد من القضاة في أربيل متحالفون مع الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ.»[٢] وقال محمد عبد الدايم، منسّقُ برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة حماية الصحفيين: «إنّ من المذهل أن يسعى الحزبُ الديمقراطيّ الكردستانيّ للمحاجّة بأنّ التغطية الإخباريّة لصحيفة **روزنامة** تنطوي على تشهير. إنّ هذه المطالبة غير المعقولة للتعويض تكشف عن أنّ هذه الدعوى القضائيّة ليست دعوى جدّيّة، وإنما محاولة واضحة لاستخدام القضاء من أجل إسكات صحيفة.»[٣]

ـ وامتدّت حمّى رفع الدعاوى لتشملَ أجهزةَ الإعلام العراقيّة والعربيّة والأجنبيّة. إذ رُفعتْ قضايا ضدّ موقع «كتابات» الإلكترونيّ (استنادًا إلى قانونٍ قديمٍ يعود إلى الستينيّات ولاعلاقة له بالنشر الإلكترونيّ)،[٤] وضدّ مجلة الآداب اللبنانيّة، ووكالة أسوشيتيد پريس للأنباء، وصحيفة **نيويورك تايمز**، وصحيفة **الغارديان** البريطانيّة.

وكنّا سنرحّب باللجوء إلى القضاء لحلّ إشكاليّات النشر الصحافيّ ومشاكله، لو كانت الأجواء طبيعيّة، يتمتّع فيها الإعلاميُّ بحريّة التعبير والحركة، ولو لم يُستخدم القضاءُ لتكميم الصوت النقديّ في غياب القوانين والقضاء العادل. ولعلّ النقطة الأهمّ هي أنّ اللجوء إلى القضاء لم يضع حدًا لبقية الأساليب، وخاصةً الإهانة والاعتداء الجسديّ والتهديد والقتل، بل جاء مكمِّلاً لها؛ ومقتلُ الصحافيّ العراقيّ الكرديّ سردشت عثمان الذي اختُطف في ٢٠١٠/٥/٢ من امام جامعة صلاح الدين بمدينة اربيل، ليُعثر بعد ٤٨ ساعة على جثته ملقاةً في أحد شوارع مدينة الموصل، وعليها آثارُ تعذيبٍ وإطلاق رصاصٍ في الرأس، هو أفضلُ مثال.

إنّ متابعة برنامج العمل الإعلاميّ للإدارة الأمريكيّة (كما تديره وزارتا الخارجيّة والدفاع)، وهو متداخل مع بعض أجهزة الإعلام العراقيّة، تبيّن أنّ خلط الحقائق بالأكاذيب بات عملاً يوميًا «مشروعًا» يقومون من خلاله برسم صورةٍ جديدةٍ للعراق لا تشبه الواقع المرير. ففي ظلّ غياب الصحافة الوطنيّة، وتهديدِ الأصوات المستقلّة وترويعِها وتصفيتها، تحوّل إعلامُ الاحتلال إلى حربةٍ موجّهةٍ إلى قلب الحقيقة: فصار الغزوُ تحريرًا، وفعلُ المقاومة إرهابًا، وقواتُ الاحتلال «شركاءَ العراق.» وبات استهدافُ قوات الاحتلال قتلاً للمدنيين واستهدافًا للمواطنين، والديمقراطيّةُ وحقوقُ الإنسان ملْكًا صرفًا لقوات الاحتلال والمتعاونين معها، وأضحى كلُّ مَن دخل العراق ـ غازيًا ومنتقمًا ـ مدافعًا عن الحريّة. لذلك لم يعد من المستغرب استهدافُ الاحتلال وميليشياته لحياة الإعلاميّ المستقلّ، ومحاربتُها أجهزةَ الإعلام المتمسّكة بالقيم والمواثيق الأخلاقيّة للمهنة وبوحدة العراق واستقلاله. وما حوادثُ اغتيال الصحافيين المتزايدة، وإجبار آخرين على مغادرة وطنهم، غيرُ مثالٍ آخر على تفريغ العراق من أصواته المستقلّة.

لندن

---

١ ـ المصدر السابق.

٢ ـ ٣ ـ «الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ بقيادة مسعود البرزاني يستهدف صحيفة زعمتْ حدوثَ عمليّات تهريب للنفط،» لجنة حماية الصحافيين الدوليّة، نيويورك، ٢٠١٠/٨/٥؛ وكذلك: «صحيفة تابعة للحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ تنشر تهديداتٍ ضدّ صحفيين من السليمانيّة،» لجنة حماية الصحافيين الدولية، نيويورك، ٢٠١٠/٨/١٠.

٤ ـ «كتابات» موقع ألكترونيّ يملكه عراقيٌّ يقيم في ألمانيا، ويُعدّ من أشهر المدوّنات العراقيّة على الإنترنت. وطالب المالكي في الشكوى التي رفعها ضدّ الموقع مطلعَ عام ٢٠٠٩ بتعويض ماليّ مقداره مليار دينار عراقي بسبب أضرار لحقتْه قال إنها ماديّة ونفسيّة، بسبب نشره مقالاً بعنوان «مدير مكتب المالكي وتوزيع مناصب الدولة المهمة على أقاربه.» انظر: «قضيّة المالكي ضدّ موقع كتابات تثير انتقاداتٍ لاذعة،» راديو سوا، ٢٠٠٩/٥/٢٥.